بكنهه وقسمًا اخر منه حدّ ذلك وهو انّه
الّذي يكون تصوّره سببا لاكتساب تصوّرك
تصوّر الشئ بوجه يميّزه عمّا عداه اى بوجه
غير الكنه بقرينة المقابلة فهو حد ان تقسيم
المخالفين في الحقيقة فى الحقيقة المخصوصة
المشاركين فى ماهيّة مطلق المعرف ولم يرد
با و ان الحدّ امّا هنا و امّا ذلك على سبيل
او التشكيك لبيان التحديد كذا فى شرح المواقف
وفى شرح المقاصد ان تعريف الشئ بالخواصّ
التى لا يشتمل كل منها الّا بعض اقسامه يجب
فيه ان يذكر الجميع بطريق التقسيم تحصيلًا
لخاصّة شاملة لكلّ فرد وهى كونه على احد
الاوصاف وقد يقع كلمة او لبيان اقسام المحدود

لا

لا للابهام والترديد الّذي ينافى التحديد
واذا عرفت هذا فقول الشارح وعلامته
كون الانفصال لمنع الخلوّ على ما ترى ليس بوجيه
قوله وعلامته كون الانفصال لمنع
الخلوّ قيل لانّه لو كان التقسيم للحدّ فلا بدّ
من ان يكون القسمان حدّين تامين فيجب
ان يكونا متساويين وليسا كذلك لانّ
ما يوجب التميّز اعمّ ممّا يوجب الاطلاع على
الكنه او يكونا ناقصين او احدهما تامّا
والاخر ناقصًا وعلى التقديرين لا يلزم الّا
فى الشقّين لانّ الحدّ الناقص لكونه مركبًا من
الجنس البعيد والفصل القريب يتعدّد بتعدّد
الجنس البعيد فلا يصدق ح الانفصال

Copyright © King Saud University